

الجناح الشمالي الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) - فرص التدخل المستجدة

لمحة عامة

كريستوفر س. تشيفيز (Christopher S. Chivvis)، رافاييل س. كوهين (Raphael S. Cohen)، براين فريدريك (Bryan Frederick)، دانييل س. هاملتون (Daniel S. Hamilton)، ف. ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)، بوني لين (Bonny Lin)

النتائج الرئيسية

- أولويات التدخل الدفاعي الأمريكي في أوروبا الوسطى آخذة في التغيّر بوجه العدوان الروسي.
- بوسع الولايات المتحدة تعزيز الردع وتقليص أي تصعيد غير متعمد في آنٍ معاً من خلال تدخلها الاستراتيجي في الجناح الشرقي للناتو.
- أبرز الدول التي توفّر فرصاً جديدة لشراكات أعمق هي دول البلطيق وفنلندا وبولندا والسويد.

في السنوات الخمس والعشرين التي تلت سقوط جدار برلين، عمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى التخطيط للمركز في أوروبا ثم التدخل فيها على افتراض أن روسيا امتلكت الإمكانيات العسكرية اللازمة لإلحاق الضرر بالناتو وشركائه الأوروبيين ولكنها لم تملك النية بذلك. وبالرغم من التوترات العرضية التي تخللت العلاقات بين واشنطن وموسكو، ساد إلى حدّ كبير الافتراض بأن المسار الروسي متّجه نحو تعميق التدخل مع أوروبا والولايات المتحدة والدول المجاورة الأخرى ونحو إرساء علاقات أكثر سلمية مع هذه الأطراف. غير أن إقدام الكرملين سنة 2014 على ضمّ شبه جزيرة القرم الواقعة في أوكرانيا الشرقية، كما ومساغيه الفاعلة لاحتلال مناطق أخرى من أوكرانيا الشرقية والإخلال بالاستقرار فيها، زعزع بحدة هذا الافتراض الضمني. فالعدوان على أوكرانيا، ناهيك عن المناورات العسكرية المفاجئة التي أجرتها روسيا على حدود الناتو وغاراتها الجوية المتعددة فوق أجواء دول الناتو وشركائه، كما وتحديث ترسانة صواريخها المبرمجة، وتبجحاتها النووية الخطيرة، وخطاباتها المعادية للغرب، وافتقارها إلى الثبات السياسي في الداخل، كلها عوامل أرغمت الولايات المتحدة على إعادة النظر في استراتيجيتها ومخططاتها وتمركزها في أوروبا وغيرها من المناطق التي تنشط فيها روسيا. أضف إلى أن تدخل الكرملين في سوريا بالنيابة عن نظام بشار الأسد أظهر استعداد روسيا لاستخدام القوة تحقيقاً لمجموعة كبيرة من الأهداف التي تتعارض مع أهداف الولايات المتحدة. من الواضح أن لهذه التطورات تداعيات جمّة على القوات الجوية الأمريكية وكذلك على استراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية ومركزها وتدخلها الدفاعي على نطاق أوسع. ولذلك طلب من RAND تقييم الفرص المتوفرة لتعزيز الشراكات في أوروبا الوسطى والشرقية بوجه هذا النشاط الروسي المتنامي.

وقد قاربنا هذا التحليل بنهج استراتيجي يبدأ من أعلى المستويات إلى أدناها مع التركيز على تسع دول رئيسية تقع عند الجناح الشمالي الشرقي للناتو، وهي جمهورية التشيك وإستونيا وفنلندا وهنغاريا (المجر) ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا والسويد. بعد إجراء تقييم عسكري سياسي معمّق لردّ كل واحدة من هذه الدول على الحرب الروسية على أوكرانيا، تمكّننا من تحديد الدول التي تُظهر الدعم الأكثر ثباتاً لأهداف الولايات المتحدة العالمية والإقليمية منها. وانطلاقاً من إدراك كيفية مساهمة هذه الدول في الحاجة المتنامية إلى التصدي للنشاط الروسي في المنطقة وماهية هذه المساهمة، ألقينا الضوء على أولويات شراكة محددة من شأنها تعزيز آلية الردع الإقليمي. وفي ما يلي ملخص عن الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من التقرير الكامل الذي سينشر لاحقاً خلال هذه السنة.

المتطلبات المستجدة للتدخل الدفاعي في أوروبا

- في المجال البري مثلاً، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها تخزين الأسلحة وغيرها في الكثير من دول المنطقة، في الوقت الذي كان فيه الانتشار الإقليمي للقوات المدرعة وقوات المشاة التابعة للولايات المتحدة وحلفائها محط جدال علني لدى العديد من الأطراف، وعلى رأسها رؤساء دول البلطيق.
- في المجال الجوي، تتضح أكثر فأكثر أهمية وجود بنى تحتية حليفة ومناسبة يسهل الوصول إليها سريعاً خلال الأزمات، شأنها شأن الحاجة المحتملة إلى تدريب المراقبين الجويين الأماميين التابعين للحلفاء وتجهيزهم فضلاً عن الحاجة إلى ضمان امتلاك الولايات المتحدة والحلفاء الإمكانيات والأسلحة المخزّنة اللازمة لتنفيذ مهمة كبح القوة الدفاعية الجوية لدى العدو. كما أن المسائل المتعلقة بحق إنشاء القواعد والتحليق هي أيضاً لا تخلو من الأهمية.
- تبرز بوضوح في المجالات كافة أهمية وجود آلية متكاملة للسيطرة والتحكم في ما بين القوات الجوية والبرية ومع الحلفاء وكذلك أهمية قابلية التشغيل بين المكونات المختلفة، وفق ما أثبتته المناورات المشتركة والمتكررة بين القوات المتعددة الجنسيات.

سوف يكون التدخل مع العديد من الدول المشمولة بهذه الدراسة ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف. وبالرغم من إمكانية تفاوت استعداد هذه الدول وقدرتها على المشاركة في مهام ردع محددة، يجب على القوات الجوية أن تسعى لتأسيس شراكات وطيدة في مختلف المجالات، بما في ذلك إمكانية تنفيذ عمليات دفاعية جوية وهجمات جو-أرض منسقة في المنطقة. وهذه هي الدول نفسها التي سيتعين على الولايات المتحدة العمل فيها عند وقوع أزمة، سواء في العمليات القتالية المشتركة أم في إنشاء القواعد الأمامية بغرض دعم هذه العمليات. والأمر الذي لا يقل أهمية عما سبق هو أن هذه هي الدول التي يجب على الولايات المتحدة التمرکز والعمل والتدخل فيها من أجل تنفيذ أعمال الردع في أوقات السلم.

عند إقامة العلاقات اللازمة ورسم معالم الخطط والاستراتيجيات والإمكانيات مع الشركاء بما يخدم أهدافاً قابلة للتحقيق، يصبح تدخل القوات الجوية عاملاً حيوياً في التمهيد للتعاون اللازم وبالتالي تعظيم القيمة التي يستطيع هؤلاء الحلفاء والشركاء تقديمها.

التوجهات الاستراتيجية في الجناح الشمالي الشرقي للنااتو

تمتد الدول المشمولة بهذه الدراسة من أوروبا الوسطى باتجاه الشمال مروراً بالمنطقة الشرقية من دول شمال أوروبا. خمسة منها لها حدود مشتركة مع روسيا بينما تتشارك ثلاث

- إن أولويات الدفاع الأمريكية في المنطقة أخذت في التبدل، وبالنتيجة سيتغير معها محور اهتمام الشراكات الأمريكية.
- هدفت آليات التدخل المشتركة في أوروبا بعد الحرب الباردة بالدرجة الكبرى إلى تقوية وإصلاح القوات العسكرية في أوروبا الوسطى تمهيداً لانضمامها في نهاية المطاف إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. بيد أن أعمال التدخل الأمريكية بدلت مسارها في أعقاب حوادث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) لتتجه نحو تعزيز قدرة تلك الدول على المشاركة في عمليات القتال الدائرة خارج منطقتها بصفاتها أعضاء في ائتلافات أمريكية، فيما سعت أيضاً إلى ضمان العلاقات اللازمة بين جيوش الطرفين لتأمين قواعد أمريكية للعمليات التي تنفذ ما وراء البحار.
- قلص اليوم الناتو عملياته في أفغانستان فيما قللت الولايات المتحدة وحلفاؤها تدخلهم الإجمالي في العمليات الدائرة في الشرق الأوسط (مع أن هذا الأمر قد يكون في طور التغير). في الوقت نفسه، أدى العدوان الروسي إلى إعادة التركيز على ضمان الأمن الإقليمي لحلفاء الناتو في أوروبا الوسطى ضد أي تهديد روسي محتمل، وتجلّى ذلك مثلاً في التصريحات العلنية لكبار المسؤولين الأمريكيين في مجالي الدفاع والجيش.

تشير الأبحاث الجارية التي تقوم بها مؤسسة RAND إلى أن دول البلطيق (أي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) هي الأكثر تعرّضاً للتهديدات الروسية، التقليدية وغير التقليدية منها، من بين المناطق التي قد تواجه مشاكل محتملة.

- يسود احتمال وقوع نزاع بين الناتو وروسيا - عن قصد أو غير قصد - في كل أرجاء البحر الأسود والبلقان وغيرها، وسوف يكون من الصعب جداً احتواء أي نزاع بين الناتو وروسيا في منطقة واحدة أو مجال واحد.
- تشكل دول البلطيق المنطقة الأكثر إثارة للقلق للنااتو في هذا الإطار. ولذلك فإن تعزيز الردع وإعادة الاطمئنان في البلطيق يشكلان أولوية رئيسية ترسم معالم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بوجه التوتّر المتجدد مع روسيا.
- إن الواقع الجغرافي في دول البلطيق، إضافة إلى وجود أسلحة روسية دفاعية وهجومية متطورة في كالينينغراد وأوبلاست والقدرات الدفاعية المحدودة لدى دول البلطيق، كلها تطرح تحديات كبيرة أمام النااتو.

لطالما كانت الاستراتيجيات والمتطلبات المحددة اللازمة لتعزيز الدفاع والردع في دول البلطيق، ولا تزال، قيد التدقيق والمناقشة. مع ذلك ظهرت أهمية بعض الفئات الواسعة من المتطلبات.

أخرى الحدود مع دولة بيلاروسيا - الحليف المقرّب لروسيا - وتحدّ ثلاث أخرى أوكرانيا نفسها. كل هذه الدول تضررت من الحرب الأوكرانية بطريقة أو بأخرى، وغالبًا ما كانت محط الاستهداف المباشر والأكبر للأنشطة العسكرية الأخيرة التي قامت بها روسيا. فالمناورات العسكرية الضخمة التي أجرتها روسيا على حدود العديد من تلك الدول، إلى جانب الحملات الدعائية الروسية الموجهة ضد مواطنيها، ناهيك عن الاعتداءات الإلكترونية عبر الإنترنت والتجسس والانتهاكات الجوية والبحرية لأقاليمها، كلها شكلت تهديدًا للعديد من تلك الدول. وصحيح أن استعراض العضلات والقوة العسكرية الروسية استهدف دولاً أخرى من أوروبا ككل، إلا أن هذه المجموعة تضم الدول التي تضررت مباشرةً أكثر من سواها من تجدد التوتر مع روسيا (عدا عن أوكرانيا). وبالفعل فإن كافة الحلفاء الذين يربح حالياً أن يطالبوا بتدخل الناتو عسكرياً عملاً بالمادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي¹ مشمولون بهذه المجموعة (ربما باستثناء رومانيا)، وذلك في ما خلا تركيا التي تنغمس أكثر فأكثر في الحرب السورية. ولذلك يعتبر من المناسب وحسن التوقيت معاينة فرص التدخل الدفاعي الأعمق في هذه الدول.

والجدير بالذكر هو أن ردود فعل هذه الدول إزاء التوتر المتزايد مع روسيا تفاوتت نوعاً ما. إذ أننا لم نعثر على فرص جديدة مهمة في ثلاث من دول مجموعة فيسغراد «Visegrad»، أي جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا،² بل كانت فرص الشراكة الجديدة في هذه الدول محدودة إما لأسباب سياسية واقتصادية محلية أو لافتقارها إلى الموارد العسكرية والدفاعية. ولكن ثمة دول أخرى انبثقت فيها الفرص لإقامة الشراكات، وهي بولندا ودول البلطيق والسويد وفنلندا.

تعطي دراسات الحالة المدرجة في التقرير الرئيسي نظرةً عامةً استراتيجية عن مناخ التدخل الدفاعي في كل دولة، مع الإشارة إلى أن كل نظرة مصممة لتناسب المدراء والمحللين في مؤسسة الدفاع الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية بشكل خاص. وقد أوردنا في الجزء المتبقي من هذا القسم ملاحظات عامة حول التوجهات الاستراتيجية لدى مجموعة الدول هذه.

بولندا

• لطالما تخوّفت بولندا من انبعاث شبح العدوان الروسي، وتفاقم طبعاً هذا الخوف مع تزايد العدائية الروسية. من هنا تبدي بولندا اهتماماً قوياً بالتعامل مع الولايات المتحدة في مجالات دفاعية مختلفة، بما فيها المجالات ذات الأهمية

¹ العاصمة واشنطن، 4 نيسان (إبريل) 1949. اعتباراً من 22 نيسان (إبريل) 2016: http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm

² استمدت هذه المجموعة تسميتها من قمة عقدت سنة 1991 في بلدة فيسغراد الهنغارية. الدولة الرابعة هي بولندا.

بالنسبة للقوات الجوية الأمريكية.

- تبدي بولندا جهوزيةً وقدرةً كبيرتين على تقديم الموارد اللازمة للدفاع الإقليمي. فهي تطمح لأن تكون قوة عسكرية كبيرة في المنطقة توازي قوى أوروبا الغربية كفرنسا، كما أنها وضعت خطة طموحة لتحديث قطاعها العسكري. وهي حالياً واحدة من خمسة دول فقط تابعة للناتو متوقع لها بلوغ هدف الناتو المتمثل بإنفاق نسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الدفاع - مع أنه يفترض توقع نسبة أعلى من بولندا نظراً إلى مستوى تخوفاتها. أضف إلى أن بولندا تملك قاعدة اقتصادية واسعة يمكنها الانطلاق منها.
- يتوفر مناخ ممتاز للاستفادة من الاندفاع البولندي في تسخير الإمكانيات اللازمة لتعزيز العلاقات الثنائية ودعم آلية الردع في المنطقة، على ألا تتسبب النزعة القومية المتنامية في بولندا بأزمة في علاقاتها بألمانيا أو غيرها من القوى الأوروبية الكبرى. في المقابل، على بولندا تقديم تأييدها التام للاستراتيجيات الجنوبية التي ينتهجها الناتو والاتحاد الأوروبي من أجل كسب دعمهما الكامل في الجناح الشرقي.

السويد وفنلندا

- استثار السلوك العدواني الروسي نقاشاً محلياً جديداً في كل من السويد وفنلندا بشأن إمكانية توثيق التعاون مع الناتو والولايات المتحدة.
- تملك السويد وفنلندا كلتاهما شراكات وطيدة تتيح لهما تسيير العمليات المتبادلة على نحو ممتاز، ولكنهما مع ذلك لم تنضما إلى الناتو، علماً بأن احتمال انضمام أي من هاتين الدولتين إلى الناتو في المستقبل القريب لا يزال مستبعداً منذ العام 2016. مع ذلك، تجد كلتاهما مصلحة في تعميق التعاون مع الحلف، بما في ذلك التعاون في المجال الجوي. وجدير بالذكر أن الانضمام إلى الناتو على المدى المتوسط احتمال مطروح، وهو احتمال لا بد من تسليط الضوء عليه أمام روسيا واستغلاله كأداة ردع إضافية ضد العدوان الروسي.
- لدى هاتين الدولتين الواقعتين ضمن دول الشمال الأوروبي قاعدة اقتصادية أقوى من القاعدة البولندية وبوسعها الإسهام بتعزيز الدفاع والردع في المنطقة إذا ما قررت ذلك هاتان الدولتان. من جهة، تعتبر السويد دولةً غنية ذات أهمية جغرافية وقاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة، وقد ازداد انفتاحها على إمكانية إقامة شراكة مع الولايات المتحدة بعد السلوك الروسي العدواني. تعمل السويد في العديد من المجالات العسكرية المتطورة التي تهتم القوات الجوية الأمريكية، ولا يقتصر ذلك على المقاتلات المتطورة بل يشمل أيضاً مجالَي الفضاء والإنترنت. من جهة أخرى، تعدّ فنلندا هي أيضاً دولةً غنية لها قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة وإمكانيات عسكرية قوية نسبياً، من ضمنها قوة طائرات من

في ما يخص هذه الدول، يجب إعطاء الأولوية لأعمال محددة من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية العليا لدى الولايات المتحدة.

نوع F/A-18 C/D مجهزة بصواريخ جو-أرض بونية التعريف.
• يُعرب خبراء السياسة الخارجية والرؤساء في كل من السويد وفنلندا عن قلقهم من ترتب عواقب وخيمة على مصالح الدولتين الوطنية جرّاء أي أزمة عسكرية تقع في دول البلطيق. من هنا، وبالرغم من تخوف كلتا الدولتين وتنبههما إلى خطر تعرّض أراضيها لاعتداء مباشر، فهما قلقتان بالقدر نفسه - أو أكثر حتى - من الضرر الذي قد يلحق بهما من أي نزاع يقع في مكان آخر من البلطيق. ونظرًا إلى عمق مصلحتهما في الاستقرار الإقليمي، يفترض أن تحافظ كل من فنلندا والسويد على قوة وموثوقية التزامهما بردع أي نزاع إقليمي بالقدر ذاته.

دول البلطيق

• تعتبر دول البلطيق - أي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا - شديدة الضعف أمام العدوان الروسي بحكم صغر حجمها، مع الإشارة إلى أن السكان الناطقين بالروسية في كل من إستونيا ولاتفيا قد يكونون هم أيضًا عرضةً للتلاعب الروسي لخدمة استراتيجيات حرب غير تقليدية أو هجينة. أما ليتوانيا فهي أيضًا منطقة معرّضة للنزاع بسبب حدودها المتاخمة لمقاطعة كالينينغراد الروسية.
• لطالما أبدت دول البلطيق على غرار بولندا مخاوفًا من تعرّضها لاعتداء روسي. وليس مفاجئًا أن اهتمامها بتوثيق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة تعاضم بفعل التغييرات التي طرأت على البيئة الأمنية في المنطقة، شأنها شأن بولندا.

• لكن الموارد الدفاعية في دول البلطيق، بخلاف بولندا، محدودة للغاية. فقواتها المسلحة الجوية وغير الجوية ضئيلة، وهي عاجزة تمامًا في الوقت الحالي عن حماية نفسها من أي اعتداء روسي حازم بدون مساعدة خارجية. ولذلك فهي تتوق إلى أي تعامل تعرضه عليها الولايات المتحدة أو الناتو.
• يتمثل التحدي المطروح بتحديد طبيعة وأنواع التدخل الأوثق الكفيل بتعزيز آليات الدفاع والردع في تلك الدول (انظر أعمال التدخل المحددة). يجب ألا يكون افتقار هذه الدول إلى القوة الجوية سببًا في تجاهل القوات الجوية الأمريكية لها، بل على العكس فهذا الافتقار يدل على حاجة كبيرة وخصوصًا في ظل التهديد الروسي. ولا يستدعي هذا التهديد تعزيز الدفاعات الجوية بشكل كبير لدى دول البلطيق فحسب، بل يستوجب أيضًا تحسينات على مستوى الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والبنى التحتية الخاصة بالمجال الجوي، من جملة أمور أخرى.

أعمال التدخل المحددة

ثمة مجموعة كبيرة من الأعمال التي تستطيع وتسعى وزارة الدفاع الأمريكية إلى تنفيذها في الدول المشمولة بهذه الدراسة كما في أي مكان آخر في العالم. تشمل أعمال التدخل مثلًا وضع القوات والمناورات العسكرية وأعمال التجهيز (التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية) ونقل التكنولوجيا فضلًا عن ترتيبات تشارك المعلومات (المادية والقانونية) ونشر أو تبادل القوات لدواعي التعاون الأمني كما والتعليم والتدريب (أي للعناصر الأجانب من خلال برنامج دولي للتعليم والتدريب العسكري أو برامج أخرى) والتدخلات المباشرة بين القوات العسكرية (ذات المستويات العليا أو غيرها). ولكن في ما يخص هذه الدول، يجب إعطاء الأولوية لأعمال محددة من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية العليا لدى الولايات المتحدة. في ما يلي توصيات مستندة إلى تقييمنا الاستراتيجي للتوجهات العسكرية السياسية في كل دولة معنية ولمواردها ولمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية المحتملة في المنطقة في المستقبل.

بولندا

يجب التأكد من قدرة بولندا على توفير نقطة أمنة للتجمّع والخدمات اللوجستية تنطلق منها العمليات الأمامية للولايات المتحدة والناتو في المنطقة، وذلك عبر حظر استعمال مجالها الجوي وتأمين الحماية ضد هجمات الصواريخ القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى. ويفترض في النهاية أن تمتلك بولندا الإمكانيات اللازمة للمشاركة في العمليات الجوية وتلك المنفذة بين الجو والأرض فوق دول البلطيق أو بحر البلطيق أو بيلاروسيا. تحقيقًا لهذه الغاية، يجب إعطاء الأولوية للنقاط التالية:

- استمرار زيادة حجم وموارد كتيبة الطيران المتواجدة في قاعدة لاسك الجوية، على أن تركز الأعمال في لاسك على تدريب طواقم مقاتلات أف-16 البولندية لتمكين بولندا من

المؤسسة العسكرية البولندية لتعقيد المنظور الأمريكي بشأن روسيا ومخاوف التصعيد. ولا بد لألية التدخل أن تشدد على أهمية الدعم والقدرات البولندية في التعامل مع التهديدات في الجناح الجنوبي للناو.

السويد وفنلندا

يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها السويد وفنلندا لإثبات قدرتهما على الدفاع عن مجالهما الجوي بثقة على مدى عدة أسابيع وبأقل قدر ممكن من الدعم، سواء من الولايات المتحدة أو من الناو. فذلك يضمن توفر قاعدة في هاتين الدولتين الشمالييتين لتنتقل منها عمليات الحلفاء اللوجستية والجوية فوق البلطيق عند الحاجة. ومن الأمثل أن تمتلك كل من السويد وفنلندا القدرة على تنفيذ عمليات جوية ضد القوات الجوية والبرية في البلطيق وضد السفن في بحر البلطيق. تحقيقاً لهذه الغاية، تشمل الأولويات ما يلي:

- رفع درجة المشاركة السويدية والفنلندية في مناورات أمريكية ضخمة ومعقدة مماثلة لمناورات العلم الأحمر والعلم الأخضر، ورفع وتيرة وتطور المناورات الأمريكية والسويدية والفنلندية في قاعدة أماري الجوية، ودعوة السويد وفنلندا للمشاركة مباشرة في مهام الضبط الجوي فوق البلطيق وأيسلندا، وإشراك السويد في التخطيط لهذه المناورات بأسرع وقت ممكن.
- مواصلة التدريبات الأمريكية في دول الشمال وفق نمط مشابه لمناورة تحدي القطب الشمالي - 2015.
- تشجيع السويد وفنلندا على الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الذخيرة لا سيما لمنظومات الأسلحة جو-جو وجو-أرض (بما فيها الصواريخ جو-أرض بونية التعريف والصواريخ جو-أرض بونية التعريف ذات المدى الأبعد)
- تشجيع السويد وفنلندا (وغيرهما من الحلفاء) على تشكيل ائتلاف للتزود بالوقود عبر الجو مشابه لآلية النقل الجوي الاستراتيجي لدى الناو، وزيادة التدريب على عملية التزود بالوقود جواً مع السويد وفنلندا.
- تحفيز المشاركة السويدية والفنلندية في المناقشات والمناورات التي يجريها الناو حول منظومات دفاع الصواريخ البالستية، مع احتمال إدراجها في النهاية ضمن منظومة الناو.
- إشراك القوات الجوية والقادة العسكريين في فنلندا فيما يتعلق بإمكانيات الدفاع الجوي الفنلندية، خصوصاً وأن الدولة تسعى إلى تحديث دفاعاتها الجوية ربما عبر جمعها مع الإمكانات السويدية.

أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الولايات المتحدة إلى تقوية علاقاتها بكلتا الدولتين هو ضمان ثقة الطائرات الأمريكية بقدرتها على دخول الأجواء والقواعد السويدية في حالات

نشر مقاتلاتها من طراز أف-16 في العمليات بأسرع وقت ممكن. ومن المستحسن أيضاً زيادة التمارين الثنائية على مقاتلات أف-16 في قاعدة لاسك لإظهار المقدرة وإثبات الالتزام المستمر والوجود الراسخ في بولندا والمنطقة.

- استمرار وجود مقاتلات أف-22 بالمداورة في بولندا، بما في ذلك قاعدة لاسك.
- تقييم إمكانية زيادة مبيعات صواريخ جو-أرض بونية التعريف وإضافة صواريخ جو-أرض بونية التعريف ذات مدى أكبر إلى ترسانة الصواريخ البولندية.
- المباشرة بدراسة جدوى حول شراء بولندا لطائرات أف-35

يجدر بالولايات المتحدة أيضاً أن تحفّز قدرة بولندا على تأمين النقل الجوي ضمن منطقة قتالية واحدة بواسطة المروحيات أو الطائرات الثابتة الجناحين، فتشجعها بذلك على التخلي تدريجياً عن الطائرات القديمة الروسية الصنع وهي طائرات آن-28 الخفيفة ومروحيات النقل مي-8 ومي-2، فيما تشجعها على تطوير إمكانات إعادة التموين وحتى إمكانات النقل الاستراتيجي في نهاية المطاف.

وكذلك على الولايات المتحدة والناو السعي إلى توسيع قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لدى بولندا - وخصوصاً أسطولها الجديد من الطائرات بدون طيار - في مختلف العمليات القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، وذلك للمساهمة بشكل أفضل في قدرة بولندا على المساعدة في العمليات الجوية الأرضية فوق دول البلطيق أو بحر البلطيق أو بيلاروسيا. ويوصى تحديداً بالآتي:

- تقديم فريق تدريب صغير في القاعدة الجديدة للطائرات بدون طيار في بولندا (مطار ميروسوافيتس) للمساعدة في التخطيط للمناورات المشتركة وتطوير قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.
- وضع برنامج للمناورات المشتركة على الطائرات بدون طيار سواء بشكل ثنائي أو عن طريق الناو.
- تشجيع بولندا على المدى الأبعد على الاستحواذ على طائرات بدون طيار ذات مدى متوسط وبعيد.

في النهاية، يجب على الولايات المتحدة أن تواصل تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بولندا من أجل تعزيز قدرة الأخيرة على الدفاع عن نفسها ضد الهجمات عبر الإنترنت وكذلك تعزيز خبرتها في المسائل الفضائية عبر توفير التدريب المشترك وتمارين الاستجابة الضيقة النطاق عبر الإنترنت والهادفة إلى التخفيف من حدة الأضرار، أو عبر دعم ورش العمل المختصة بالفضاء الإلكتروني بين القطاعين العام والخاص في بولندا.

أما في ما يخص التدخل على مستوى كبار القادة والمسؤولين في بولندا، فيجب التركيز على مواصلة التشديد على المصالح الجوهرية المشتركة في الاستقرار الإقليمي، مع تعزيز فهم

النزاع. وبينما يُستبعد أن تضمن السويد هذه الإمكانيّة بشكل علني، يمكن تعزيز فرص حدوثها خلال الأزمات عبر التفكير بتكثيف تبادل العناصر مع قيادة القوات الأمريكية في أوروبا ومكتب وزير الدفاع الأمريكي، وكذلك عبر العمل من خلال الشراكات على رسم مشهد استراتيجي مشترك، بما يتضمن ذلك من تخطيط للحالات الطارئة. كما يجب على المسؤولين عن التخطيط الدفاعي في الولايات المتحدة أن ينخرطوا في المزيد من النقاشات غير الرسمية والمنتديات القائمة على دراسة السيناريوهات من أجل تسهيل إقامة مناقشات ملموسة أكثر بشأن السياسات مع كل من السويد وفنلندا.

تعتبر السويد وفنلندا على المدى الأبعد دولتين قادرتين على المساهمة في أعمال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع مع تعزيز إمكانيتهما على مستوى الطائرات بدون طيار. لكن الاستفادة من هذا الأمر يتطلب اتفاقيات مناسبة لضمان قابلية التشغيل المتبادل وتشارك البيانات بشكل ثنائي بين الدولتين وكذلك بين دول الشمال الأوروبي والنااتو. وفي نهاية المطاف، يُتوقع من السويد وفنلندا تطوير إمكانيتهما الفضائية مع التطبيقات العسكرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. واليوم تستطيع الولايات المتحدة رسم معالم هذا التطور عبر تبادل العناصر أو التعاون بشكل آخر في مجال الأبحاث الفضائية مثلاً في معاهد الأبحاث السويدية على غرار إيسرانج، أو العمل مع السويد وفنلندا على حماية البنية التحتية التجارية أو ثنائية الاستخدام المهمة والخاصة بالفضاء. وثمة أيضاً مبادرة أخرى قد تكون مثمرة، وهي إرساء علاقة مبتكرة ومرتكزة على الفضاء الإلكتروني بين فصيل الحرس الوطني الأمريكي التابع للقوات الجوية وكل من السويد وفنلندا. ومن المحبذ أيضاً تكثيف تشارك الأبحاث والمعرفة الخاصة بالفضاء الإلكتروني والممارسات الفضلى مع فنلندا والسويد عبر التبادلات والمنتديات دون الإقليمية المشتركة بين القطاعين العام والخاص أو عبر أشكال أخرى من التدريب.

وختاماً يشار إلى أن السويد وفنلندا لا تطمحان إلى عضوية كاملة في الناتو إلا أن احتمال عضويتها يبقى مطروحاً على المدى الأبعد. لذا يجب تشجيع العاصمتين ستوكهولم وهلسينكي على التوضيح بأن زعزعة الاستقرار التي تمارسها موسكو في المنطقة تدفع دولتيهما فعلياً نحو العضوية الكاملة. من هذا المنطلق، سيكون من المهم تمهيد الطريق لذلك، وفي الوقت نفسه لا بد من مواصلة الجهود المبذولة لتقوية العلاقات بين دول الشمال وبين دول الشمال ودول البلطيق.

دول البلطيق

يجب أن يتمثل الهدف الجوهرى بالنسبة لدول البلطيق الثلاثة بضمان قدرتها على استقبال القوات البرية الحليفة سريعاً والعمل على دعم قوات الهيمنة الجوية الحليفة وذلك لدواعي الردع خلال أوقات السلم والاستجابة خلال الأزمات. وتحقيقاً

لهذه الغاية، تشمل الأولويات ما يلي:

- دعم متواصل في تدريب مراقبي الهجوم النهائي المشترك ومراقبي النيران المشتركة لدى القوات البرية التابعة لدول البلطيق ودول الناتو الأخرى.
- اتفاقيات حول قواعد الاشتباك وترتيبات التحكم والسيطرة في الأزمات بين الحلفاء والشركاء بما يوفر المقومات الجوية للمنطقة.
- تدخلات متوسطة المستوى هدفها تحديد المطارات التي لها أولوية علاوة على أماري وليفاردي وشياوليبي من أجل تحسينها في المستقبل
- تخزين مسبق للإمدادات اللازمة للعمليات خلال الأزمات، بما فيها الوقود والذخائر وغيرها من المعدات في كل من أماري وليفاردي وشياوليبي وأماكن أخرى.
- تحليل أي تحسينات إضافية محتملة للمنشآت في لاتفيا.
- تعزيز التعاون بين دول البلطيق ومجلس التعاون الدفاعي لدول الشمال الأوروبي ولا سيما فنلندا والسويد.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى على المديين المتوسط والبعيد إلى تعزيز المساهمات الفردية ودون الإقليمية التي تقوم بها دول البلطيق في منظومات الدفاع الجوية والصاروخية من خلال:

- جلسات نقاش بين كبار القادة حول تطوير قدرات الدفاع الجوي لدى دول البلطيق، بما في ذلك إرساء التوازن المناسب بين إمكانيات البلطيق وإمكانيات الناتو
- بيع أو منح دول البلطيق منظومات دفاع جوي قصيرة ومتوسطة المدى.
- من المستحسن أيضاً، وضمن إمكانيات دول البلطيق، تطوير قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لرصد أي أزمة في طور النشوء، وذلك من خلال:
- جلسات نقاش بين كبار القادة حول الأهداف البعيدة المدى لدول البلطيق في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وحول كيفية مساهمة الولايات المتحدة في تنمية القدرات.
- البحث في تعزيز قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لدى الطائرات الصغيرة بطيار في إستونيا.
- إجراء المناورات لاختبار قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في المناطق الحدودية وترتيبات التحكم والسيطرة خلال الأزمات.
- إمكانيات بيع أو منح أجهزة رادار إضافية حيث يلزم، على غرار الرادارات ذات الارتفاع المنخفض للمناطق الحدودية.
- دراسة إمكانيات بيع أو منح طائرات صغيرة أو متوسطة بدون طيار.

في الختام، يُذكر أن إستونيا عملت على جعل نفسها محوراً إقليمياً في ما يخص الفضاء الإلكتروني، واستحق هذا العمل

دعمًا متواصلًا من الولايات المتحدة، بما تضمنته ذلك من تبادل للعناصر والقوات ومساندة المناورات التدريبية.

الشكر والعرفان

نود أن نشكر المسؤولين الأمريكيين والأجانب الكثر وغيرهم من الخبراء الذين زوّدونا برأيهم ونظرتهم حول التوجهات السياسية والديناميات الدفاعية في المنطقة وفي الدول المشمولة بهذه الدراسة. ونشعر بامتنان خاص لمكتب الشؤون الدولية التابع للقوات الجوية الأمريكية الذي أشرف على هذا العمل، وكذلك لكل من مكتب أوروبا والناو لدى مكتب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، والقوات الجوية الأمريكية في أوروبا، وموظفي الناو الدوليين على مساعدتهم. ونود أن نعرب عن امتناننا على الاهتمام الذي أولته لعملائنا وزارات الخارجية والدفاع في الدول المذكورة بهذه الدراسة، سواء في أوروبا أو في العاصمة واشنطن. ونذكر أن هذا البحث استعان واستفاد من التبادلات التي أجريت مع مؤسسات الفكر والرأي في واشنطن والمنطقة، ومن بينها مركز تحليل السياسات الأوروبية، ومركز العلاقات عبر الأطلسية في معهد الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكينز، والمجلس الأطلسي للولايات المتحدة، وصندوق مارشال الألماني، والمعهد البولندي للشؤون الدولية، والمركز الدولي للدراسات الدفاعية، والوكالة السويدية للأبحاث الدفاعية.

إن لائحة التوصيات الأنفة الذكر لا تشمل كافة الأعمال التي قد تدرسها أو تنفذها القوات الجوية أو حتى وزارة الدفاع في الدول المدرجة في هذا التقرير. ولكنها تشكل لائحة بالأولويات التي تتماشى مع التوجهات السياسية العسكرية في تلك الدول ومع الاستراتيجية الإقليمية المتغيرة للولايات المتحدة. بالطبع، ما من حقائق أكيدة في التخطيط الدفاعي أو في الدول المشمولة بهذه الدراسة، ومصدر الحيرة الأكبر هو بلا شك روسيا. فمسارها المستقبلي يتراوح ما بين استمرار النزعة البوتينية والانهييار الكارثي. ولا يخفى هنا أن الحاجة إلى استراتيجية تربط الحقائق السياسية وغيرها في المنطقة بأهداف محددة لا تزال ملحة.

وما كان هذا العمل ليبر النور لولا المساعدة الممتازة التي قدّمها نايتان تشاندلر (Nathan Chandler) وبرينا ألين (Brenna Allen) في إجراء الأبحاث حيث تمكنا معًا بطريقة سريعة وملائمة من جمع كمية هائلة من البيانات من كافة الدول التي عاينتها هذه الدراسة. ويشار أيضًا إلى أن ساني بات (Sunny Bhatt) قدّم دعمًا مفيدًا، ونحن مدينون جدًا لمدققينا البارزين روبرت نوريك (Robert Nurick) وهانز بينينديجك (Hans Binnendijk) وجاكوب غريجيل (Jakub Grygiel) وكارل مويلر (Karl Mueller). كما أن الخبرة العريقة في الشراكات الدفاعية الإقليمية جنيفير د. ب. موروني (Jennifer D. P. Moroney) قدمت مشورة مفيدة للغاية خلال المراحل الأخيرة من العمل، فيما قدمت بولا ثورنهيل (Paula Thornhill) وغيرها من أعضاء فريق مشروع RAND للقوات الجوية المعني بالاستراتيجية والعقيدة إرشادًا وتوجيهًا متمرسًا خلال العملية من أجل تعظيم الأثر العملي والاستراتيجي. هذا وقدّم المشاركون في ورشة عمل أقيمت في تموز (يوليو) 2015 العديد من المساهمات المفيدة. علاوةً على ذلك، استندنا إلى العمل المتواصل (وبالتالي غير المزود بالمراجع) الذي ينجزه العديد من زملائنا في RAND ومن ضمنهم مايكل جونسون (Michael Johnson) وديفيد أوشمانيك (David Ochmanek) وديفيد أ. شلاباك (David A. Shlapak) (والراعيين لهم) وخصوصًا في تقييم المخاطر والمتطلبات العسكرية المرتبطة بتعزيز الردع والضمانات في تلك المنطقة.

عن هذا التقرير

في العام 2014، سُئلت مؤسسة RAND عما إذا انبثقت أي فرص تدخّل جديدة أمام القوات الجوية الأمريكية نتيجة العدوان الروسي على أوكرانيا. ويستعرض هذا المستند لمحة عامة عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها من الأبحاث التي استتبعنا هذا الطلب، مع الإشارة إلى أن تقريرنا الكامل سيصدر في وقت لاحق من العام 2016. يدرس هذا التقرير وقع التوتر المتجدد بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا على مجموعة من أبرز الدول الحليفة والشريكة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشمالية الشرقية، كما يعطي لمحة عامة عن كيفية تغيير مناخ التدخل الدفاعي في كل دولة منها، مع إدراج تقييمات معمّقة لتسعة دول رئيسية تقع في الجناح الشمالي الشرقي للناتو، وهي جمهورية التشيك وإستونيا وفنلندا وهنغاريا (المجر) ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا والسويد، بحيث تركز هذه التقييمات على وضع استراتيجيات تدخل متينة لتلك الدول. ومع أن عاملي السياسة والموارد سوف يقيّدان فرص الشراكة وقدرة هذه الدول على المساهمة في تحقيق الأهداف الدفاعية للولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن الفرص متاحة في مجالات متعددة لتعزيز الشراكات.

مشروع RAND للقوات الجوية

ينضوي مشروع RAND للقوات الجوية ضمن مؤسسة RAND وهو مركز الأبحاث والتطوير للدراسات والتحليلات التابع للقوات الجوية الأمريكية والممول من الحكومة الفيدرالية. يزود هذا المشروع القوات الجوية بتحليلات مستقلة لبدائل السياسات التي تؤثر على تطوير القوات الجوية والفضائية وقوات الفضاء الإلكتروني - الحالية والمستقبلية - وعلى توظيفها وجهوزيتها القتالية ودعمها. تمتد الأبحاث على أربعة برامج هي: تحديث القوى وتوظيفها، القوى العاملة والكوادر والتدريب، إدارة الموارد، والاستراتيجية والعقيدة. تم إعداد البحث المدرج هنا بموجب العقد رقم FA7014-06-C-0001 < المعلومات الإضافية عن مشروع RAND للقوات الجوية متوفرة على موقعنا الإلكتروني: <http://www.rand.org/paf/>

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصرياً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يصرّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكمّلة من دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطبع والتصاريح ذات الصلة، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني: www.rand.org/pubs/permissions.html

للمزيد من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الصفحة التالية على موقعنا الإلكتروني www.rand.org/t/RR1467z1

© حقوق النشر محفوظة لمؤسسة RAND 2016

مؤسسة RAND هي مؤسسة بحثية تعدّ حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات من حول العالم أكثر أماناً وسلامة وصحةً وازدهاراً. تعدّ مؤسسة RAND مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. RAND® علامة تجارية مسجلة.

www.rand.org